

ندوة حول حرية التعبير والشفافية في وسائل الإعلام العربية  
بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور  
فندق لو غبريال الأشرفية، بيروت  
06 شباط 2015

المقدمة:

على الرغم من وجود بعض الفوارق بين الدول العربية من حيث الرقابة على الصحفيين وممارسة العنف ضدهم، يواجه مجتمع الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية تحديات متشابهة. ووفقاً لمؤشر منظمة مراسلون بلا حدود للعام 2015، احتلت جميع الدول العربية – باستثناء لبنان والكويت – مراتب متدنية جداً.

وتتعدد أسباب هذا التصنيف المتدني لوسائل الإعلام في العالم العربي لجهة حرية التعبير والشفافية، ولكن يمكن تلخيصها بشكل عام بسيطرة الدول على قطاع البث المرئي والمسموع، والضغوطات السياسية التي تمارس من قبل الحكومات والجهات العسكرية أو الأحزاب السياسية، إضافة إلى قلة المهنية في عمل المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التربوية التي تعنى بتدريس الإعلام.

وفتح الربيع العربي أمام شعوب المنطقة فضاء العمل العام، وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وما بات يسمى بالمواطنين الصحفيين، الذين استغلوا التحولات التي يشهدها الشارع العربي لتعزيز حرية التعبير ووضع سقف جديد لها.

ومع ذلك، شهدت فترة ما بعد الربيع العربي وسقوط الأنظمة الاستبدادية حملات قمع جديدة مارستها الحكومات الجديدة ضد المدونين والصحفيين، وخير مثال على ذلك ما حصل في مصر حيث تعززت الحريات الإعلامية في فترة أولى قبل أن تعود وتتنخفض إلى أسوأ مستوياتها.

في المقابل، لا نستطيع القول أن وسائل الإعلام التي تتمتع بالحرية تتمتع بشكل تلقائي بالمصداقية. فحرية التعبير وحدها ليست كافية إذا لم تكن مصحوبة باحترام المعايير المهنية والمصداقية والمساءلة، إضافة إلى وجود قانون إعلام حديث يضمن الحرية الإعلامية وفعاليتها. دون وسائل إعلام حرة وذات مصداقية ودون حرية الوصول إلى المعلومات، ستكون طريق الانتقال إلى الديمقراطية الحقة والإصلاح شائكة.

وانطلاقاً من هذه المقاربة، نظم بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور طاولة مستديرة ليوم واحد حول موضوع حرية الإعلام والشفافية في العالم العربي، عقدت في 6 شباط، 2015 في فندق لو غبريال بيروت، وشارك فيها مجموعة من الصحفيين والإعلاميين.

افتتح النقاش المدير التنفيذي لبيت المستقبل، سام منسى، بالتشديد على أهمية الإعلام في مسيرة تطوير وتنمية العالم العربي في مرحلة ما بعد العاصفة.

وقال إن بيت المستقبل يتعزم إطلاق خطة مارشال للعالم العربي، وهي خطة شاملة تسعى لتحقيق التقدم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة ووضع خطط للتنمية الاقتصادية وتعزيز وإصلاح القطاع التربوي والتعليمي. وتشكل حرية التعبير أساسا لا بد منه لعملية الإصلاح والتنمية هذه، وبخاصة عندما يتعلق الأمر في دور وسائل الإعلام وما يمكن لها القيام به لجهة تعزيز الشفافية في المجالات كافة. ولكن، لكي تكون مؤهلة للعب دور بهذا الحجم، على المؤسسات الإعلامية أن تكون أولا شفافة.

### الجلسة الأولى: الشفافية وتحدياتها

اتفق جميع الحاضرين أنه دون شفافية لا يمكن لوسائل الإعلام أن تكون مستقلة. ولكن ما معنى الشفافية في وسائل الإعلام؟ الشفافية هي طبعا الشفافية في بث الأخبار، ولكنها تعني أيضا شفافية إدارات المؤسسات الإعلامية في الإعلان عن مواردها ومصادر تمويلها، بالإضافة إلى كيفية إدارة جمع الأخبار بشكل يومي. وغالبا ما تكون هذه الشروط غير متوفرة في المؤسسات الإعلامية العربية وذلك للأسباب التالية:

- مصادر تمويل المؤسسات الإعلامية ورعاية الحكومات والأحزاب السياسية لها تلقى بظلالها على مصداقيتها وبالتالي استقلالها.
- قوانين الإعلام لا تمنح الصحفيين حق الوصول إلى المعلومات.
- مناهج الكليات التي تدرس الإعلام عفا عليها الزمن وغالبا ما يفتقر خريجوها إلى الحد الأدنى من المهنية.

اعتبرت جيزيل خوري - مؤسسة بي بي سي العربية - أن قانون الإعلام اللبناني قد يمجّد أو يتخلف ليضمن حق الصحفي في الحصول على المعلومات. وقدمت باسكال موان، أستاذة ومدير قسم الإعلام والاتصالات في جامعة القديس يوسف. قال موان إنه من الصعب أن تكون وسائل الإعلام شفافة وهي تعمل في بلد غابت عنه الشفافية على جميع المستويات. وأضاف أن وسائل الإعلام في لبنان إما مملوكة من قوى سياسية أو شخصيات فاعلة أو هي متحالفة معهم، ما يجعل من الصحفيين والجمهور مجرد أدوات تكرر الكلام عن حزب ما أو جماعة سياسية معينة. وكشف أن قانون الإعلام اللبناني وضع بشكل يضمن تبعية وتوزيع المؤسسات الإعلامية بين الأحزاب السياسية والطوائف، ولا يدع مجالاً لإنشاء وسائل إعلامية مستقلة يمكنها مساءلة الأحزاب السياسية والشخصيات.

ووفقا لموان، لا تسمح الحكومة اللبنانية والمؤسسات العامة بإعطاء المعلومات للصحفيين. وغياب مصادر مفتوحة على هذا المستوى يجعل من شبه المستحيل على الصحفيين الحصول على المعلومات لإيصالها في نهاية المطاف إلى الجمهور. وعليه، يتخلى الصحفيون عن إداء واجبهم بالتحقق من المعلومات بهدف تقديم أخبار تمتع بالصدق.

وأعطى موان ثلاث توصيات لتعزيز المهنية والشفافية في وسائل الإعلام:

1. إعادة النظر في قانون الإعلام في لبنان، لجهة السماح بإنشاء الصحف. وإذا لم يتم ذلك ستبقى الصحف كافة مملوكة من قبل نفس الطوائف والأحزاب.

2. وضع القوانين اللازمة التي من شأنها منح الصحفيين حق الوصول إلى المعلومات.

3. تحديث وتجديد كليات الإعلام ومناهجها، من أجل إنتاج جيل جديد من الصحفيين المحترفين.

وفي السياق نفسه، ألقى الصحفي والكاتب عبد الوهاب بدرخان اللوم في غياب الشفافية على كل من المؤسسات الإعلامية والدولة، مؤكداً أنه دون الحق في الوصول إلى المعلومات، لا يمكن للمؤسسات الإعلامية والصحفيين أن يتمتعوا بالشفافية وبالتالي بالحرية. وقال إن حق الوصول إلى المعلومات والحرية من أهم مؤشرات الديمقراطية السليمة. وأكد بدرخان أن تحقيق ذلك ما يزال بعيد المنال في مجتمعاتنا، حتى بعد دعوات الربيع العربي إلى الحرية.

### الجلسة الثانية: الأمن والرقابة الذاتية

القضية الأساسية التي اثيرت خلال هذه الجلسة هي قضية الرقابة الذاتية. تحدثت ندى عبدالصمد من بي بي سي العربية عن مسألة السلامة الشخصية في ظل غياب القوانين والأحكام. وقالت إنه فيخضم الحروب والصراعات وغياب الحماية، يميل الصحفيون إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم بسبب عامل الخوف.

ويأتي الخوف من الاعتقال أو الاعتقال التعسفي استناداً إلى عدد من السوابق التي حصلت في جميع أنحاء العالم العربي. وحتى أن التزم الصحفي بالقوانين والأنظمة المرعية، فذلك لا يعني ضمان سلامته. أصبح تهديد الصحفيين ممارسة شائعة جداً في منطقتنا، وعزز غياب تدابير الحماية للصحفيين - وبخاصة الصحفيين المستقلين - الرقابة الذاتية.

وأكدت أيضاً أنه في زمن النزاعات، تصبح الموضوعية في وسائل الإعلام دون أي معنى. وعلى الرغم من إن الجميع اتفقوا على إن الموضوعية في بث الأخبار تعني تقديم كل شيء، دون أي اعتبار لأجندات سياسية أو انتماءات، أثارت عبد الصمد تعامل وسائل الإعلام مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وقالت إنه من خلال بثها لكل أشرطة الفيديو التي تطرحها داعش وليباناتها، فهي تساهم بشكل غير مباشر في الدعاية لهذا التنظيم وتمنحه منصة وهذا ما يريده تماماً. ودعت عبد الصمد إلى وضع تعريف جديد للشفافية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي تترتب على إعطاء داعش ومثيلاتها منصة إعلامية باسم الموضوعية والشفافية.

وفي السياق نفسه، شدّد نائب رئيس تحرير جريدة النهار نبيل بومنصف على أهمية المعايير المهنية في الصحافة. ومع ذلك، أكد أن الموضوعية لا تتعارض مع الرأي. وقال لا يمكن لصحافي محترف أن يكون محايداً. وإذ أقرّ أن نقل الأخبار يتطلب أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، قال إن عمل وسائل الاعلام لا

يقتصر فقط على الأخبار إنما يتعداها ليشمل أيضا تحليل الأحداث ما يستدرج إعطاء رأي فيها، وهذا أمر مهم لاسيما في زمن النزاعات والأوقات الحرجة. وختم بومنصف مداخلته بالقول إنه على الصحفي أن يكون حامل رسالة.

### الجلسة الثالثة: وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية

ناقشت هذه الجلسة العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية.

قال إيلي خوري، الرئيس التنفيذي لشركة كوانتوم، إنه على الرغم من اختلاف قنوات التعبير، إلا أن محتواها كلها يعتمد على نفس الأدوات: الصورة والكلمة. اليوم، أصبحت هذه الأدوات رقمية، ولكن غالبا ما تعمل وسائل التواصل الاجتماعي خارج الإطار المهني. ولذلك، أكد خوري أنه يجب التركيز على مهنية الخطاب وليس على مهنية القنوات التي تنقله.

وتحدث المدوّن اللبناني جينو رعيدي عن الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي بالمقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية. وقال على سبيل المثال، إن 1.2 إلى 1.4 مليون لبناني يشاهدون القنوات التلفزيونية اللبنانية، بينما هناك 1.5 مليون لبنانيي متكون صفحات على الفيسبوك، 1.1 مليون منهم يتصفحون الفيسبوك يوميا. وعلى موقع يوتيوب، يجري تحميل 300 شريط فيديو في كل دقيقة. ودعا رعيدي وسائل الإعلام التقليدية إلى التعاون بدلا من التنافس مع وسائل التواصل الاجتماعي ليصبح عمل كل منهما مكملا للأخر.

وتحدث رعيدي عن كيفية مساعدة وسائل التواصل الاجتماعي له ولغيره من الصحفيين في معرفة آراء الناس واستشعار القضايا التي تهمهم. ولكن على الرغم من انتشارها الواسع، على وسائل التواصل الاجتماعي أن تكون ذو مصداقية لتكتسب ثقة الجمهور. صحيح أنها قنوات مجانية ولكن عملتها هي الثقة.

وختم خوري بالقول إنه في نهاية المطاف، المتلقي يقرر ما يجب قراءة وله كامل السلطة في هذا المجال.

### الجلسة الرابعة: الصراعات العربية والقنوات التلفزيونية العربية

في مستهل هذه الجلسة، أثار رئيس مكتب صحيفة الحياة في بغداد، مشرق عباس، نقطتين: أولا مسألة الحساسيات الداخلية داخل كل دولة وأسباب فشل المؤسسات الإعلامية في معالجتها، مشددا على أهمية أخذ هذه الحساسيات بعين الاعتبار أثناء تغطية أخبار مختلف البلدان في المنطقة. وثانيا، تحدثت عباس عن دور القارئ / المتلقي للأخبار، وكيف أن مسؤوليته زادت بسبب زيادة مصادر الأخبار وانتماءاتها. ويتوقع في هذه الحال من الجمهور مضاعفة جهوده للتحقق من صحة المعلومات التي يتلقاها عبر اعتماده على مصادر متنوعة.

بدورها، ركزت مي شدياق، رئيسة مؤسسة مي شدياق، على دور الجمهور، وقالت إنه في ظل غياب الشفافية والموضوعية في إعلامنا، تناط بالمشاهد مهمة بذل جهود إضافية ليخرج من منطقة راحتته ويشاهد أكثر من قناة تكون لها أجدات ووجهات نظر مختلفة من أجل فهم القضية.

وقالت شدياق إن الجمهور هو جزء من المشكلة، لأنه لا يخضع المؤسسات الإعلامية للمساءلة بل على العكس يدعم جداول أعمالها ويروج لها. ولفتت إلى وجود علاقة بين جهل الجمهور وانعدام الشفافية في وسائل الإعلام قائلة: كلما كان المشاهد يتصرف كتابع أعمى بدلا من أن يكون مراقبا يعتمد المنهج النقدي، كلما تبادت وسائل الإعلام في إخفاء الحقائق والمعلومات والابتعاد عن الشفافية. في نهاية المطاف، يصبح الإعلام جزءا من خطاب الكراهية والطائفية الذي يشعل الصراع.

وهنا يصبح دور الصحفي حاسما. إذا لم تعتمد المؤسسات الإعلامية الشفافية والموضوعية في عملها، على الصحفي كفرد أن يتصرف مهنيا ويحدد أولوياته. وعلى الرغم من تشديدها على أهمية الموضوعية في وسائل الإعلام، عادت شدياق إلى مناقشة موضوع الموضوعية والحياد من زاوية مختلفة. وقالت إن "الذاتية الإيجابية" مهمة في العمل الإعلامي وبخاصة خلال زمن النزاع، لاسيما في القضايا التي تمس السيادة والاستقلال والحريات وحقوق الإنسان. ووفقا لشدياق، لا يمكن للصحافي أن يكون مجرد مراقب محايد عندما يمارس الظلم ضد الشعب.

### خلاصة:

بان جليا خلال الندوة أن الوضع الأمني والصراعات في منطقة الشرق الأوسط يؤثران تأثيرا كبيرا على أي نقاش حول الإعلام وشفافيته. ففي كثير من الأحيان، تتوقف سلامة الصحفي على قراره أن يكون مهنيا وموضوعيا أو شفافا. ولذلك، فإن السؤال الذي ما زال يحتاج إلى مناقشة أكثر شمولية هو كيفية حماية الصحفي من التهديدات التي تطال سلامته الشخصية. من الصعب تطبيق آليات الحماية في أوقات الحرب، ولكن هناك قنوات أو تدابير يمكن للإعلاميين اللجوء إليها في حالة الخطر.

عندما يشعر الصحفي بالأمان يكون قادرا على التركيز أكثر على المعايير المهنية للكتابة أو تحرير الأخبار. في الملاحظات المرفقة إلى مؤشر العام 2015، لاحظ مراسلون بلا حدود أن العديد من النزاعات المسلحة التي جرت العام الماضي كانت بشكل جزئي حرب معلومات. "حاولت الأطراف المتنازعة إغلاق المصادر الأخبارية المستقلة أو استخدمتها للدعاية لها"، حسبما ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود، ما يعني أن الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب.

إلى هذا، غالبا ما تستخدم حجة حماية الأمن القومي لتبرير فرض قيود على حرية الصحافة والحقوق المدنية والإنسانية الأساسية. في العالم العربي وبخاصة بعد الربيع العربي، أصبح الناس أمام خيارين: الحرية أو

الاستقرار، دون أن يعطوا خيار الحصول على الإثتين معا. إذا اخترت - من الناس أو الصحفيين - الحرية على الاستقرار، فهذا يعني أنك مسؤول عن سلامتك.

ومع ذلك، تشهد الصراعات أيضا وجود جماعات غير حكومية لا تعطي الصحفي هذا الاختيار. على سبيل المثال، في سوريا والعراق وليبيا، قتلت الميليشيات صحفيون باسم الدين أو الأمن القومي، دون أن يتحمل أحد مسؤولية هذه الجرائم ويحاسب عليها. وذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن 66 صحفيا قتلوا عام 2014. وأكثر البلدان دموية بالنسبة لحياة الصحفيين كانت سوريا، حيث لقي 15 صحفيا مصرعهم، تليها إيران وأريتريا ثم شرق أوكرانيا والعراق وليبيا.

يعتبر العالم العربي حاليا مكانا مضطربا للصحفيين، ولكن هذا لا يعني أن يستلم كل من المؤسسات الإعلامية والصحفيين إلى الأمر الواقع ويتخلوا عن نزاهتهم ومهنتهم، وهذه قضية تجعل لهذا النقاش بقية.